ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rese. Ali Hassan Rahima

Dr. Naeem Salman Ghali

University of Wasit - College of Education for Humanities

Email:
aliraheemah82@gmail.com
naeembadry@gmail.com

Keywords:

The Variations in the Witness's Account, the Works of al-Baghdadi and al-Aini, A Study

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 5. Jun.2024

Accepted 15. Aug.2024

Published 10. Aug.2026

(The multiple narrations of the witness and their effect on the grammatical ruling - Al-Baghdadis works as an example)

A B S T R A C T

Grammar relies in its evidence on hearing and analogy as principles and foundations in grammatical codification, and this is built on poetic evidence. It has been said that the evidence in grammar is grammar; therefore, grammarians relied on it in the argument for grammatical phenomena, and divided the layers of argument into four layers (the layer of the pre-Islamic, the pre-Islamic, the Islamic, and the modern), and they determined the era of argument to the poet Ibrahim bin Harmah 150 AH, and some of them expanded and went beyond this determination. Al-Baghdadi undertook to study poetic evidence in an extensive study in his encyclopedic works, and tracked the evidence of Al-Radhi, Ibn Al-Wardi, and Ibn Hisham, as he studied the evidence in a study that expresses the extent of his scientific ability, the breadth of his knowledge, and his immersion in the field of linguistic evidence. Among those phenomena that received the share of his comments is the multiplicity of the narration of the evidence, as it is narrated in different ways; which leads to a change in the grammatical ruling; According to the change in the witnesss narration, he would indicate the preference of this narration over that, and that over another, and I developed a desire to write a research that I called (The multiple narrations of the witness and their effect on the grammatical ruling - Al-Baghdadis works as an example).

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss1.3968

تعدّد رواية الشاهد الشعريّ وأثرها في الحكم النحويّ ـ مصنّفات البغداديّ مثالًا

الباحث: علي حسن رحيمة أ. د. نعيم سلمان غالي
جامعة واسط ـ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة

الملخّص:

يعتمد النحو في أدّلته على السماع والقياس كأصلين في التقعيد النحويّ، ويُبنَى ذلك على الشاهد الشعريّ، وقد قيل إنّ الشاهد في النحو هو النحو؛ لذا اعتمده النحويّون في الاحتجاج للظواهر النحويّة، وقسّموا طبقات الاحتجاج على أربع طبقات (طبقة الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين والمولّدين)، وحدّدوا عصر الاحتجاج إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة ١٥٠هـ، ومنهم من توسّع فخرج على هذا التحديد، وقد انبرى البغداديّ لدراسة الشواهد الشعريّة دراسة مستفيضة في مصنّفاته الموسوعة، وتعقّب شواهد الرضيّ وابن الورديّ وابن هشام، إذ درس الشاهد دراسة تعبّر عن مدى قدرته العلميّة، وسعة اطّلاعه وتبحّره في مضمار الشاهد اللغويّ، ومن تلكم الظواهر التي نالها سهم تعقيباته تعدّد رواية الشاهد إذ يُروَى على وجوهٍ مختلفةٍ؛ ممّا يؤدّي إلى تغيّر الحكم النحويّ؛ تبعا لتغيّر رواية الشاهد، فكان يشير إلى ترجيح هذه الرواية على تلك، وتلك على أخرى، وقد تنامت لديّ رغبة الكتابة في بحث وسمته بـ (تعدّد رواية الشاهد الشعري وأثرها في الحكم النحويّ – مصنّفات البغداديّ مثالا) .

الكلمات المفتاحيّة : تعدّد رواية الشاهد ، مصنّفات البغداديّ ، العينيّ ، تعقّب ، التحفة

المقدّمة:

يعدّ البغدادي من أعلام العربيّة وكان لمصنّفاته الأثر الكبير في دراسة الشواهد دراسة مستفيضة كما في خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وشرح شواهد شرح التحفة الورديّة، وقد اعتنى بدراسة الشاهد عناية قلّ نظيرها إذ تعبّر عن إحاطته، وكثرة مصادره، وسعة علمه، وكثرة اطّلاعه في شواهد العربيّة، وتعقّب آراء علماء العربيّة، وقد برزت ظاهرة مهمّة في مصنّفاته أعني بها تعدّد رواية الشاهد؛ لذا كان هذا البحث بعنوان ((تعدّد رواية الشاهد وأثرها في الحكم النحويّ – مصنّفات البغداديّ مثالا))، وجعلته في محورين أمّا المحور الأوّل فخصّصته للحديث عن أهميّة الشاهد في البحث اللغويّ، والشاهد الشعريّ عند النحويّين، وبيان معنى الشاهد في الاصطلاح، وأشرت إلى بيان تعدّد رواية الشاهد، إذ يرى الدكتور نعيم سلمان البدريّ أنّ رواية الشاهد لم تخضع لنقد وتمحيص؛ لذا نجد الشاهد يُروَى على أوجه مختلفة، وينبغي على الباحث ترجيح الرواية التي توافق القياس، وتسير ضمن سنن العربيّة وقواعدها ينظر: د نعيم سلمان البدريّ ٢٠١٨، تحقيقات لغوية في شواهد شعرية ١٤)، وذكرت في المحور الثاني أمثلة تعدّد رواية الشاهد (كحذف الفاء في الشرط)، و(ورود لعلّ حرف جرّ)، و(اقتران خبر "كاد" بـ أن) وغير ذلك من الأمثلة.

المحور الأوّل:

أهميّة الشاهد في البحث النحويّ:

للشاهد الشعريّ أهمية كبرى في البحث النحويّ فقد اعتمده النحويّون في تقعيد قواعد اللغة وتأسيس أصولها وبناء أحكامها، على أنهم اعتمدوا الشعر وحفظوه واستشهدوا به فرجحت كفّته على سائر الشواهد لكثرته وسهولة حفظه إذ يرى الجاحظ ت ٢٥٥هـ أنّ "ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلّمت به من جيّد الموزون؛ فلم يُحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره". **(الجاحظ: ٢٠٠٤ ١/٢٣٩، وينظر: ابن رشيق القيرواني١٩٨١: ١ /٢٠)** على أنّ

ما ذكره الجاحظ وتابعه الآمديّ فيه لا يُؤخذ على إطلاقه؛ لأنّه يتعارض مع ما ذكره أبو عمرو بن العلاء إذ أورد ابن جنّي أنّ "ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير، فهذا ما تراه، وقد روى في معناه كثير". **(ابن جنّي ١/٣٨٦، وينظر: السيوطيّ: ٢/ ٤٠٢).**

وانماز الشاهد الشعريّ بتفرّده على بقيّة الشواهد الأخرى، فيأتي بالمرتبة الأولى في الاستشهاد به عند أوائل النحويّين، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف فصاحة وبلاغة، وفي هذا يقول ابن رشيق القيروانيّ "وكان ابن عبّاس يقول: إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب؛ فإن الشعر ديوان العرب، وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً" **(ابن رشيق القيرواني:١٩٨١: ١/ ٣٠).** قال البغداديّ ت١٠٩٣هـ: "في الكلام الّذي يصحّ الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف قال الأندلسيّ في شرح بديعية رفيقه ابن جابر علوم الأدب ستّة اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلّا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنّه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين؛ لأنّها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل ولذلك قبل من أهل هذا الفنّ الاستشهاد بكلام البحتريّ وأبي تمّام وأبي الطيّب وهلمّ جرّا ". **(البغدادي: ٢٠٠١ : ١/ ٥).**

وقال ابن نباتة: "من فضل النظم أنّ الشواهد لا توجد إلّا فيه، والحجج لا تؤخذ إلّا منه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويّين واللغويّين يقولون: (قال الشاعر)، و(هذا كثير في الشعر)، و(الشعر قد أتى به)، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجّة، والشعر هو الحجّة" (أبو حيّان التوحيدي الإمتاع والمؤانسة ٢٥٢) .

وتكلّم ابن جنّي ت٣٩٢ هـ على أهمّيّة الشعر ومنزلة إذ قال: "وقال لنا أبو عليّ يوما: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه فإنّكم إذا حفظتموه فهمتموه، وكذلك الشعر: النفس له أحفظ، وإليه أسرع، ألا ترى أنّ الشاعر قد يكون راعياً جِلْفاً أو عبداً عسيفاً (تنبو صورته وتمجّ جملته، فيقول ما يقوله من الشعر؛ فلأجل قبوله وما يورده عليه من طلاوته، وعذوبة مستمعه ما يصير قوله حكما يرجع إليه ويقتاس به" **(ابن جنّي ١٩٥٢: ١/٢١٧).**

ويرى (الباحث أمان حتحات) أنّ النحويّين واللغويّين "قد اهتمّوا على حدّ سواء بالشعر اهتماماً بالغا، واستدلّوا به على صحّة ما جاء في القرآن الكريم من ظواهر نحوية ولغويّة؛ لذلك فإنّنا نرى الشواهد الشعريّة عند النحاة تزيد على الشواهد القرآنيّة، وتتفاوت زيادتها بين نحويّ وآخر". **(الباحث أمان حتحات١٩٩٣: ٧٢).** ويتابع الباحث أمان حتحات بقوله: إنّ "كلام العرب فقد غطّى مساحة كبيرة من الاستدلال لا سّيما الشعر، وحرص النحاة على الأخذ بكلام العرب لما يمثّله من دقّة كبيرة لما يتكلّمون به آخذين بعين الاعتبار التفاوت بين القبائل تبعا لمعايير مكانيّة" **(الباحث أمان حتحات: ١٩٩٣ : ٤٤).**

ومما يؤكّد أهمّيّة الشاهد الشعريّ وعناية النحويّين به ما ذكره الزُّبيديّ في طبقاته إذ قال: "قال أبو عليّ: وحدّثني أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشّار الأنباريّ قال: كان أبو مسحل يروي عن عليّ بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهد في النحو، قال: وسمعت أبا العبّاس أحمد بن يحيى ثعلبا يقول: ما ندمتُ على شيء كندمي على ترك سماع الأبيات التي كان يرويها أبو مسحل عن عليّ بن المبارك الأحمر". وقد حدّد النحويّون معايير لقبول الشعر والرجز المحتجّ به.

فالأثر الظاهر البيّن على دراسات النحويّين المتقدّمين والمتأخّرين هو غلبة وهيمنة الشاهد الشعريّ على بقيّة الشواهد؛ لكثرته الكاثرة، فقد عرف لديهم ما سُمّي بشعر الشواهد، فالشاهد الشعريّ له مكانة بارزة وأهمّيّة بالغة في علم النحو؛ لأنّه يمثّل أحد أركانه الأساس في تثبيت قواعده وتأصيل أحكامه، وقد كان محقّا من قال إنّ الشاهد في علم النحو هو النحو، فهو جزء لا يتجزّأ منه ولا ينقطع عنه.

الشاهد الشعريّ عند النحويّين:

بلغ الشعر عند العرب مرتبة سامقة، ومنزلة علميّة رفيعة، ومكانة مرموقة؛ يقول ابن سلّام ت٢٣٢هـ :"وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات منها ما تثقفه العين ومنها ما تثقّفه الأذن ومنها ما تثقّفه اليد ومنها ما يثقّفه اللسان" **(ابن سلّام ١ /٥)**. وعليه فقد استأثر الشاهد الشعريّ على جميع الشواهد الأخرى في جميع مؤلّفات اللغة والنحو، والمتأمّل والناظر في المصنّفات اللغويّة والنحويّة يجد أنّها جمعت عددا كبيرا من الشواهد الشعريّة، التي اعتمدها النحويّون في تأصيل تلك العلوم، وسنّ قواعدها ووضع أحكامها وإرساء معالم هذه الصنعة.

ويقول سعيد الأفغانيّ: "ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويّين أوفر حظّا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر" **(الأستاذ سعيد الأفغانيّ: ١٩٩٤: ٥٩)**.

على أنّ ما ذكره الأفغانيّ لا يمكن قبوله فالنحويّون اعتمدوا في تأسيس قواعدهم الشاهد القرآنيّ والأمثال والحكم وكلام العرب؛ بدليل ورود ذلك ضمن شواهد الكتب اللغة المتقدّمة كالعين وكتاب سيبويه فهي تدلّ على ذلك من دون أدنى شكّ على اعتمادهم على ذلك إلى جانب الاحتجاج بالشعر.

وممّا يدلّل على عنايتهم بالشعر إذ هو ديوانهم وسجلّ مآثرهم يقول السيوطيّ٩١١هـ: "وقال ابن عبّاس: الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه، ثمّ أخرج عن طريق عكرمة عن ابن عبّاس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإنّ الشعر ديوان العرب" **(السيوطيّ: ١٩٧٤: ١/٣٤٧)**.

الشاهد في الاصطلاح:

يعرّف الشاهد في الاصطلاح اللغويّ، بأنّه جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، يتّسم بمواصفات معيّنة، وتقوم دليلاً على استعمال العرب لفظا لمعناه أو نسقا في كلام أو نظم، إذا اقترن بغيره أو على علاقة لفظ بآخر، أو معنى وغيره. **(ينظر: يحيى عبد الرؤوف١٩٩٢ ٢٦٥)**.

فالاستشهاد بذلك يكون كلّ ما يقطع ويبرهن على صحّة استعمال أو تركيب، فالشاهد اللغويّ هو قول عربيّ فصيح شعرا أو نثرا، جاء في عصر الاحتجاج، يؤتى به للاحتجاج على قول أو رأي يذكر لإثبات صحّة قاعدة لغويّة نحويّة أو صرفيّة ويحتجّ به للقاعدة النحويّة اطّرادا أو شذوذا، ويرى سعيد الأفغانيّ أنّ الاحتجاج هو "إثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقليّ صحّ سنده إلى عربيّ فصيح سليم السليقة" **(سعيد الأفغانيّ: ١٩٩٤: ٦٠)**.

فالاستشهاد وفق هذه المفاهيم يراد به الإخبار بما هو قاطع صحّة على القاعدة من شعر أو نثر، فحجج النحو إذن هي براهين تقوم من النصوص اللغويّة للدلالة على صحّة رأي أو قاعدة نحويّة، في حين أنّ الاحتجاج يراد به في اللغة الدليل أو البرهان فالشواهد في النحو هي أخبار قاطعة موثّقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة، والاستشهاد يراد به الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على صحّة القاعدة

المبحث الأوّل: تعدّد رواية الشاهد الشعريّ :

يرى الدكتور مهدي المخزوميّ أن الاضطراب الحاصل في النحو العربيّ يرجع لاعتماد النحاة على الشعر بشكل أكبر، وبحث الدكتور عبد الجبّار النايلة هذه الظاهرة إذ أشار إلى أنّ عددا من الشواهد الشعريّة رُويت بروايات مختلفة، كما في رواية موضع الشاهد التي تؤدّي إلى ردّ الشاهد أو عدم الاحتجاج بالقاعدة النحويّة، ينظر: د مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو ١٩٥٨: ٣٣٦) و(د عبد الجبار النايلة،١٩٧٦ والشواهد والاستشهاد في النحو :٤٨-٤٩) وقد أفرد الدكتور نعيم سلمان البدريّ لهذه الظاهرة دراسة مهمّة، وأشار إلى خلط النحويّين في روايات الشواهد، وأنّها لم تخضع لنقد وتمحيص؛ لذا نجد الشاهد يروى على أوجه مختلفة وينبغي للباحث ترجيح الرواية التي توافق القياس والشائع المشهور من كلام العرب إذ يقول: " إنّ كثيرا من الشواهد التي تتعدّد فيها الرواية لم يخضعها النحويّون إلى نقد مرجّح، بل وجدنا أنّهم لا يكادون يلتفتون إلى اختلاف الرواية في كثير منها، ونرى أنّ تعارض الروايات يسقط الاحتجاج بطائفة من تلك الشواهد أحيانا؛ ذلك أنّنا أمام روايتين أو أكثر تترجّح صحّة إحداهما على غيرها في الغالب، ونرى أنّ ترجيح الرواية التي توافق القياس أو توافق الشائع المشهور من لغة العرب أولى بناء على ما تقدّم، فإن وجدنا أنّ الرواية التي يرويها النحويّون وأهل اللغة تعارض رواية أهل الأدب، ذهبنا إلى ترجيح رواية أهل الأدب على غيرهم؛ ذلك أنّهم المعنيّون بالشعر والخبراء فيه، فإن وافقت روايتهم القياس أو الشائع المشهور من لغة العرب، أصبح لدينا ترجيحان وأصبح خيارنا قبولها وطرح الرواية الأخرى أو استبعادها" **(د نعيم سلمان غالي ٢٠١٨: ١٤).**

المحور الثاني أمثلة تعدّد رواية الشاهد

أ- حذف الفاء في الشرط:

ومن شواهد حذف الفاء في الشرط قوله تعالى: ﴿**أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖ**﴾ **[النساء ٧].** جاء عن الزمخشريّ ت٥٣٨هـ أنه "قرئ (يُدْرِكْكُمُ) بالرفع وقيل: هو على حذف الفاء، كأنّه قيل: فيدرككم الموت، وشبّه بقول القائل مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا" **الكشاف ١ /٥٣٧.** وجاء في كتاب شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

(سيبويه ١٩٨٨ ٦٥/٣، وينظر: أبو زيد١٩٨١ ٢٠٧، والمبرّد ١٩٩٤ ٧٢/٢، ولكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٨٨، والسيرافي: ٢٠٠٨: ١١٥/٢).

على أنّ "البيت منسوب لعبد الرحمن بن حسّان بن ثابت، ونُسب إلى كعب بن مالك. والشاهد: الله يشكرها. فهو جواب الشرط (جملة اسمية) وحذف الفاء الرابطة للضرورة، والأصل: فالله يشكرها، وروي عن الأصمعيّ ت ٢١٦هـ أنّه قال: هذا البيت غيّره النحويّون والرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) والبيت من روايات سيبويه ت١٨٠هـ، ولا يرضى أنصاره بقول الأصمعيّ، لأنّه طعن في رواية الشيخ: وكثيرا ما يعتذرون عن سيبويه" **(محمّد بن محمّد حسن شُرَّاب: ٢٠٠٠ : ٢٥٠/٣).**

وقال ابن جّني: "كما زيدت الفاء فيما ذكرناه وفي غيره مما يطول ذكره، كذلك حذفت أيضا اختصارا وهي مرادة، وذلك نحو ما أنشده سيبويه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

أراد : فالله يشكرها، وحذف الفاء تخفيفا، هكذا أنشده سيبويه، ورواه غيره من أصحابنا: من يفعل الخير فالرحمن يشكره وقد خالف جماعة من أصحابنا سيبويه في أشياء كثيرة مما استشهده، هذا واحد منها". **(ابن جنّي ١ /٢٧٥). ويرى البغداديّ أنّ "هذا صدر، وعجزه :**

والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

ومَنْ: اسم شرط جازم فعلين محلّه الرفع على الابتداء، وتقدّم قريبا الخلاف في خبره، ويفعل: فعل الشرط، وكسر آخره لالتقاء الساكنين، وجملة الله يشكرها جواب الشرط، والفاء الرابطة محذوفة للضرورة، وأجاز حذفها الأخفش، واستدلّ بقوله تعالى: **﴿وإنْ تركَ خيْرًا الْوَصِيَّةُ للولدين﴾**، أي: فالوصيّة، وقال: حدّثني المبرّد قال: حدّثني المازنيّ أنّ الأصمعيّ قال: هذا البيت غيّره النحويّون، والرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال: فسألت المبرّد عن الرواية الأولى، فذكر أنّ النحويّين صنعوها، وقال ابن المستوفيّ في شرح أبيات المفصّل: وجدت في بعض نسخ الكتاب في أصله، قال أبو عثمان المازنيّ خبّر الأصمعيّ عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت، ولا يخفى أنّ هذا طعن في الرواة العدول، فلا يسمع ممّن طعن فيهم، ولا شكّ أنّ هذه الحكاية مفتعلة، وسيبويه قد رواه في كتابه ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاريّ الصحابيّ، وقبله بيتان:

إنْ يَسْلَمِ المرءُ مِنْ قتل ومِن هَرَمِ لِلذّةِ العَيْشِ أَفْنَاهُ الجديدانِ

فإنّمـــــــا هـــــــذه الدنــيا كالــزادِ لابد يومًا أنّه فان

مَنْ يفعل الحسنات... البيت". **(البغدادي٤٨٩-٤٩٠، البيتان لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٨٨. والبيت الثاني لكعب بن مالك السيرافي ٢٠٠٨: ٢/١١٤).**

ب . ورود لعلّ جارّة ضمن حروف الجرّ

أورد البغداديّ في شرح التحفة الورديّة قول المصنّف:

لعلَّ اللهِ فضّلكمْ علينا بشيءٍ أَنّ أمّكمُ شريمُ

تعقّبه بقوله: " روي بنصب لفظ الجلالة على أنّ (لعلّ) من أخوات إنّ، ولفظ الجلالة اسمها، وجملة فضّلكُم خبرها، وعلى والباء متعلّقان بفضل، وروي بجرّ لفظ الجلالة على أنّ (لعل) من حروف الجر الزوائد الّتي لا تتعلّق بعامل، ولفظ الجلالة مرفوع المحلّ على الابتداء، وجملة فضّلكم خبر المبتدأ، وجملة إنّ أمّكم شريم استئنافيّة، جاءت لبيان جهة التفضيل استهزاء؛ لأنّ الشريم هي المرأة المفضاة، التي يكون مسلكاها مسلكا واحدًا، وهي ولعلّ الجارة فيها أربع لغات: لعلّ وعلَّ بفتح اللام الأخيرة وكسرها فيهما، ولا تكون جارّة إلّا في لغة عُقيل بالتصغير ، وروي البيت : لعاء الله فضّلكم أيضا، ولعاء لغة في لعلّ التي تنصب وترفع والهمزة في لعاء مفتوحة، والله: اسمها، ومعناها الترجّي، سواء كانت جارّة أم لا" **(البغداديّ: ٢٠٠٠: ٢٧٤- ٢٧٥، لم يعلم قائله، وينظر: ابن السكيت: ١٩٩٨: ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، وأبي حيّان: ١٩٩٧: ١٨١/٥، والعينيّ: ٢٠٠٠ : ١١٩٧/٣).**

ت – تكرار لا النافية للجنس مع رفع الأسم الأوّل ونصب الثاني

ذكر البغداديّ من شواهد التحفه قول الشاعر:

لا سابغاتٌ ولا جَأْوَاءَ باسلة تَقِي المنون لدى استيفاء آجال

وتعقّبه إذ أشار إلى أنّه روي لا (سابغاتٍ)، بكسر التاء وفتحها، ورجّح ابن هشام وجوب الكسر على الأكثر، وذهب قوم من المتقدّمين وابن خروف إلى وجوبه، في حين يرى المازنيّ والفارسيّ والرمّانيّ وجوب الفتح، ولو ظفروا بالسماع لما اختلفوا. **(ينظر: البغداديّ ١٣٦–١٣٧)** ، وجاء البيت في المقاصد العينيّة بتنوين الكسر. **(ينظر: العينيّ ٢٠٠٠: ٢ /٨١٥ والصبان ٢٠١٤: ٢/ ١٢، والبيت لم يعلم قائله).**

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي المنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

وقد بنوا الاسم في ذلك كلّه؛ لتركيبه مع (لا) كتركيب خمسة عشر، ولأنّ الاسم قد تضمّن معنى (من) الاستغراقيّة؛ لظهورها في قوله:

فقامَ يذودُ الناسَ عَنْها بسيفهِ وقالتْ ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

أورد البغداديّ خلط النحويّين في الشاهد

فلا لَغْوٌ ولا تأثيـمَ فيها وما فاهــوا به أبدًا مُقِيمُ

وتعقّب ذلك بقوله: "هذا البيت قد ركّبه النحويّون من بيتين كما ترى، وهو من قصيدة لأميّة بن أبي الصلت الثقفيّ، وكان قد قرأ كتب أهل الكتاب فعلم منها أنّه قد قرب زمان نبيّ من العرب فترجّ أنّ يكونه، فضمّن أشعاره المواعظ والحكم، وذكر الحشر فلمّا بعث الله محمّدا حسده فكفر به، ونزل فيه قوله تعالى:**﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَهُ آياتنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾** على قول، والبيت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنّة وأهلها ونعيمها، وبعد أن ذكر جهنّم وأهوالها وأليمها قال :

وعدن ينتَوي الأبرار فيها كأنّ المتّقين بها هُجُومُ

إلى أن قال :

ولا لغو ولا تـأثيــم فيهـا ولا حَيْنُ ولا فيــها مليمُ

ولا يتنازعون عناق شرك ولا أقوات أهلِهمُ العُسُـومُ".

(العينيّ ١٤٩– ١٥٠، البيتان الأول والثاني في ديوانه ٥٤. والثالث في ديوانه ٥٥ برواية (أهلهم القسوم).

وأورده العينيّ ت ٨٥٥هـ وابن عقيل. **(ينظر: العينيّ ٢٠٠٠: ٢ /٨٠١، وابن عقيل ٢ /١٥)**

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِه أَبَدًا مُقِيمُ

تعرّض الدكتور نعيم البدريّ لهذا الشاهد فأورد أقول العلماء فيه ، و يرى أن لا شاهد في البيت وقد ذكره الفرّاء ت ٢٠٧هـ واستشهد به على جواز رفع الأوّل وفتح الثاني، وذكره الثعلبيّ ت ٤٢٧هـ في سياق كلامه على حكم تكرار (لا) التي تفسّر مفردة اللغو في إحدى روايتيه، وتابع الفرّاء في رواية البيت والاستشهاد به كثير من النحويّين وأبو حيّان الأندلسيّ ٧٤٥ هـ، وابن هشام الأنصاريّ ت ٧٦١هـ، وابن عقيل ت ٧٦٩هـ، والبيت من قصيدة لأميّة مطلعها: جهنّم تلك لا تُبقي بغيا وعدن لا يُطالعه وهو ملفّق من عجز البيت الثالث عشر فيها: وفيها لخم ساهِرَةٍ وَبَحْرٍ زمانا هو به لهم لقيم وصدر البيت التاسع عشر:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

وروى البيت الثالث عشر كما ورد في شعر أمينة أبو عبيدة ت٢١٠هـ، والطبريّ ت٣١٠ هو ابن فارس ت٣٩٥هـ والثعلبيّ ت٤٢٧ هـ والطوسيّ ت ٤٦٠هـ والطبرسيّ ٥٤٨هـ وابن عطيّة ت ٥٤٦هـ وغيرهم، وقال العينيّ ٨٥٥هـ في البيت أنّه تحريف من النحاة إذ ركّبوا صدر بيت على عجز آخر، ثم ذكر الأبيات كما وردت في شعر أميّة. **(ينظر: د. نعيم سلمان غالي ٢٠١٨ :٩٤).**

ث: جواز توسّط الخبر بين (ما دام) واسمها

جاء في شرح التحفة توسّط (ما دام) وتقديم اسمها عليها مع بقاء عملها في الشاهد أدناه:

وأحببتها ما دام للزيت عاصرٌ وما طاف حول الأرضِ حافٍ وناعِل

(البيت للمزرد أخي الشماخ ينظر: المفضّل الضبّيّ: ٩٨، ومنتهى الطلب ٢٣/٣).

وذكر البغداديّ بأنّه قد استدلّ به وبالبيت المتقدّم ابن الخبّاز رادّا بهما على ابن معط في منعه توسّط خبرها، إذ لم يجد أحدا من المتقدّمين ولا من المتأخّرين وافق المصنّف في ذلك، إذ يرفضه السماع والقياس، أمّا السماع فقول الشاعر:

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةٌ

وقوله:

وأعْصِرُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عاصرٌ وَمَادَامَ فَوْقَ الْأَرْضِ حَافٍ وَنَاعَلُ

وأمّا القياس فهو أنّ (ما دام) أقوى من ليس، بدليل تصرّفها إذا فصلت من (ما)، وليس غير متصرّفة، ولم يمنعوا تقديم خبر (ليس) على اسمها، فمن باب أولى جواز ذلك مع (ما دام) وردّ عليه ابن إياز بأنّ تقديم الخبر على الاسم فيهما جاء على الضرورة الشعريّة، مع احتمال آخر في البيت الثاني وهو أنّ (الزيت) معمولاً لخبر محذوف، والتقدير: ما دام للزيت عاصر موجودا. **(ينظر: البغداديّ ١٦٢– ١٦٣).**

وتعقّب البغداديّ ذلك بقوله: "أمّا دعواه الضرورة، فلم يقل بها أحد غيره مع أنّها خلاف الظاهر، وأمّا زعمه أن الزيت متعلّق بموجود فوهم، وإنّما هي متعلّقة بعاصر، وهذه اللام مقوّية للعامل الضعيف، وهو عاصر؛ لكونه فرعًا في العمل، على أنّا إن سلّمنا تعلّقها بموجود ثبت المدّعى وهو جواز توسّط الخبر؛ لأنّ تقديم المعمول مؤذن بتقدم العامل، كما استدلّوا به في قوله تعالى: **﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود/٨]** وقول المصنّف: إنّ دام فيه تامّة كالآية، وما فيهما مصدريّة ظرفيّة أيضا، ولا يلزم من وجودها العمل المذكور، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، والمعنى: مدّة دوام وجود عاصر الزيت، ومدّة دوام وجود السماوات والأرض، وقوله: وأحببتها، رأيته في شرح الكافية للتاج التبريزيّ (وأحبسها) على أنّه مضارع من الحبس، ورواه ابن الخبّاز: وأعصرها" **(البغداديّ: ١٦٤).**

جاء في شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك ت٦٧٢هـ

"لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ

تنبيهان: الأوّل: منع ابن معط توسّط خبر (ما دام) وهو وهم؛ إذ لم يقل به غيره، ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسّط خبر ليس، والصواب ما ذكرته" **(الأشمونيّ: ١٩٩٨: ١/ ٢٣١، والعينيّ٢/٥٨٩، وأبي حيّان: ١٩٩٧: ١٧١/٤).**

وأجاز ابن هشام تقديم خبر كان أو تقدير ذلك موردا بعض الشواهد منها

" لا طيب للعيش ما دامت منغّصة لذاته...

إلا أنّ يمنع مانع، نحو: **﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾**[الأنفال٣٥] تقدير أخبار كان وأخواتها وتقديم أخبارهنّ جائز، بدليل: **﴿أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُون﴾ [سبأ٤٠]**، **﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُون﴾** [الأعراف١٧٧]، إلّا خبر دام اتّفاقا، وليس عند جمهور البصريّين، قاسوها على عسى، واحتجّ المجيز بنحو قوله تعالى: **﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مصروفا عَنْهُم﴾ [هود٨]** ، وأجيب بأنّ المعمول ظرف فيتّسع فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز توسّط الخبر بين النافي والمنفيّ مطلقا، نحو: (ما قائما كان زيد) ويمتنع التقديم على (ما) عند البصريّين والفرّاء، وأجازه بقيّة الكوفيّين، وخصّ ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها؛ لأنّ نفيها إيجاب، وعمّم الفرّاء المنع في حروف النفي، ويردّه قوله: على السن خيرا لا يزال يزيد".

واشار الدكتور نعيم البدريّ إلى أنّ البيت ممّا صنعه ابن مالك إذ لم يرد في أيّ مصدر قبله، وقد عثر الدكتور البدريّ بعد بحثه وجهده على نظير لهذا البيت المصنوع، وهو ممّا يصحّ الاستشهاد به وهو بيت لقيس بن ذريح. **(ينظر: د نعيم سلمان غالي٢٠٢١: ٨١، وديوان قيس بن ذريح: ٢٠٠٤: ٥٧).**

نسيتك ما أرسى شَبيرٌ مَكانَه وما دام جارا للحجونِ المُحَصَّبُ

ج- عمل ما النافية مع انتقاض نفيها بـ (إلّا):

أرد البغداديّ عمل ما النافية ما انتقاض نفيها بـ **(إلّا)** عند ابن الورديّ في الشاهد أدناه

وما حقّ الذي يَغْثُو نهـارًا ويَسْرِقُ ليله إلّا نكـالا

وقوله :

وما الدهرُ إلا مَنْجونًا بأهلِهِ وما صاحب الحاجاتِ إلا معذّبا

وتعقّب البغداديّ آراء العلماء فأشار إلى ما أورده ابن الناظم، وحكم تبعا لأبيه على عمل (ما) فيهما مع انتقاض النفي فوسم ذلك بالنادر، وأدلى غيره عن البيت الأوّل برأيين أحدهما: أنّ الأصل (إلّا نكالان) :أي: نكال لعتوّه، ونكال لسرقته، ثمّ حذفوا النون ضرورة، فهو حينئذ مرفوع لا منصوب، وقد سخر البغدادي من ذلك؛ لإنّ البصريّين لا يعرفون حذف نون المثنّى، كما نقل عن ابن جنّي، والآخر: أن يكون أصل ذلك (إلّا أن ينكل نكالا)، فالنصب حينئذ على المصدريّة لا على الخبريّة، وله نظير من كلام العرب إذ يقال: ما زيد إلّا سيرا، أي: يسير سيرا. **(ينظر: البغداديّ ١٦٩- ١٧٠).**

وأشار ابن هشام إلى أنّ "البيت الأوّل فإنّه للفرزدق يمدحُ به بني أميّة، يقول: إنّ ملك العرب كان في الجاهليّة لغير قريش وسائر مضر، وكانوا أحقّ به لفضلهم على جميع البشر، فلمّا جاء الإسلام رجع إليهم الملك الّذي كانوا أحقّ الناس به، وهذا البيتُ حمله سيبويه على ما ذكرنا من إعمال (ما) مع تقدّم خبرها، وهو مشكل؛ لأنّ الفرزدق تميميّ، وبنو تميم لا يعملون (ما) مع تأخّر خبرها، فكيف مع تقدّمه، وقد أجيب: بأنّه أراد أنْ يتشّبه بالحجازيّين فلم يدر ما شرط إعمالها عندهم، وبأنّه أراد أنْ يخلّص الكلام للمدح؛ لأنّك إذا قلْت: ما مثلك أحدا، فنفيت الأحديّة، احتمل المدح والذمّ، فإن نصبت المثل ورفعت (أحدا) تعيّن للمدح" **(ابن هشام الأنصاريّ ١٩٨٦: ٢ /٢٨١).**

ويرى أبو حيّان أنّهما منصوبان على المصدريّة إذ التقدير (إلّا ينكل نكالا)، وإلّا يعذّب تعذيبا، وخو نظير قولهم: وما زيد إلّا سيرا، أي: يسير سيرا، فيكون التقدير: إلّا ينكل نكالا، وإلا يعذّب معذبا، أي: تعذيبا. **(ينظر: أبي حيّان: ١٩٩٧: ٤ /٢٧٣).**

وتعرّض العينيّ لوجوه الآراء في هذا الشاهد فيمن ذهب إلى أنّها عاملة على الرغم من انتقاض نفيها بـ(إلّا) وفيمن عدّها لا تعمل شيئا والأصل نكالان قال: "وما: كلمة ما نافية، ولكن انتقض نفيها بـ(إلّا)، قوله: (حق الذي): كلام إضافيّ اسم لما، وقوله: (يعتو): صلة الموصول، و(نهارا): نصب على الظرف، قوله: (يسرق) عطف على قوله:

يعتو، قوله: (ليله) نصب على الظرف، وقوله: (إلّا نكالًا)؛ خبر ما، وقد عمل (ما) ها هنا مع انتقاض نفيه بـ(إلّا)، وفيه الاستشهاد: إذ لو لم يعمل لقيل: نكال بالرفع؛ حكي ذلك عن يونس وغيره ، وتأوّله الجمهور على أنّ أصل نكالا: نكالان ولكن حذفت نونه للضرورة، والمعنى: إلّا نكالان؛ نكال لعتوّه ونكال لسرقته؛ فعلى هذا لم تعمل (ما) فيه شيئا لبطلان معناها بـ(إلّا)" **(العينيّ ٢٠١٠ : ٢/٦٧٠)**.

وتعرّض البغداديّ لما ذكره الفرّاء حين أجاز وجه النصب مشترطا بأن يكون الخبر وصفا، نحو: ما زيد إلّا قائما، فلا يجيز النصب فيهما، وأجاز سائر الكوفيّين النصب مشترطين بأن يكون الخبر مشبّها به فأجازوا النصب في الثاني دون الأوّل وأنشد ابن مالك

أرى الدهر إلّا منجنونا بأهله

وحاكما بزيادة (إلّا) إذ المحفوظ رواية: (وما الدهر)، ثمّ إن ثبتت روايته يخرّج على أنّ أنّه جواب لقسم مقدّر، وحذفوا (لا) كما حذفت في : **﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾** [يوسف٨٥] ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ ، وعقب البغداديّ على ذلك واسما إيّاه بالتخريج البعيد **(ينظر: البغداديّ١٧٣)**.

وعدّه الدكتور نعيم البدريّ من الأبيات التي صنعها ابن مالك، إذ لم يرد في أيّ مصدر قبله، وأشار إلى أنّه لم يجده فيما رجع إليه من المصادر ما نسبه إلى يونس، وأغلب الظنّ أنّه من مبتكراته وذلك غير طريق سيبويه. **(ينظر: د نعيم سلمان غالي٢٠٢١: ٨٥)**.

ح – تقديم خبر (ما) الحجازيّة المنصوب على اسمها

يرى البغداديّ أنّ ما ذكره ابن هشام تخريجا بعيدا كما في تقديم خبر ما على اسمها في الشاهد:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهُمْ إذْ هُم قريش وإذ ما مثْلَهُمْ بشَرُ

(ينظر: الفرزدق١٩٨٧: ١٦٧).

إذ إنّ (مثلهم) خبر مقدّم وبشر اسمها مؤخّر، وقد أورد آراء العلماء الذين أجابوا عنه بأجوبة مختلفة الأوّل: جواب سيبويه الذي عدّ التقديم شاذّا، الثاني: إنّ الفرزدق من بني تميم، وهم يهملون (ما) وبنو تميم (ما)، على أنّ الفرزدق قد تكلّم بغير لغته فغلط، وقد وهموا في ذلك فالعربيّ لا يطاوعه لسانه أن يخالف لهجته، الثالث: وهو رأي سيبويه الذي عدّه ظرف زمان، والتقدير أن يكون مثلهم ظرفا، فقيل: ظرف زمان تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر.

الرابع: جاء ذلك على تقديم (الخبر) فنصبوا، وهو رأي ابن مالك، خامسها: إنّ الفرزدق أراد المدح؛ وذلك أنّك لو قلت: ما مثلك أحدا فنفيت الأحديَّة احتمل كليهما أي: المدح والذم، وأمّا إذا رمت النصب تعيّن المدح لا غير بدليل قرينة السياق.

الخامس: أنّ مثلهم (حال) وإضافة مثل لا تفيده تعريفا وهو في أصله نعت لبشر، على أنّ نعت النكرة إذا تقدّم أصبح حالاً، وحذفوا الخبر، والتقدير: ما في الوجود بشر مثلهم أي مماثلاً لهم، وقد ردّه المبرّد بأنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويّا امتنع.

السادس: مثلهم (مبتدأ)، بيد أنّهم بنوه على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبنيّ، ونظيره: **﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات٢٣]** و**{ لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ}** في قراءة من فتحها، على أنّ (مثل) و(بينكم) استحقّا الرفع الأوّل على أنّها صفة لـ(حقّ) والثاني على أنّها فاعل لـ(تقطّع) ويرى البغدادي أنّ هذا أحسن الأجوبة وأشار إلى أنّ البيت من قصيدة للفرزدق مدح بها عمر بن عبد العزيز، وقبله :

سيروا فإنّ ابنَ ليلى عن أمامكُمُ وبادِرُوهُ فَإِنَّ العُرْفَ يُبتَــدَرُ

(ينظر: البغداديّ ١٧٣-١٧٧، والفرزدق: ١٩٨٧: ١٦٦- ١٦٧).

أرى أنّ أرجح الآراء وأبينها الخامس؛ لأنّه أقرب للمعنى، إذ من المؤكّد أنّ قصد الشاعر المدح وليس الذمّ.

خ- اقتران خبر (كاد) بـ(أن):

ذكر البغداديّ شواهد اقتران خبر (كاد) بـ(أن) موردا الشاهد لدى المصنّف ابن الورديّ:

فمَا اجْتَمَعَ الهِلْبَاجُ فِي بَطْنِ حُرَّةٍ مع النَّمْر إلّا كاد أنْ يَتَكَلَّمَا

وعقّب على ذلك إذ إنّ اسم (كاد) ضمير يعود على (الهلباج) والجملة الفعليّة (أن يتكلّم) خبره، وجاء في حديث (ما كدت أن أصلّي حتّى كادت الشمس أن تغرب) على أنّ وجهه تشبيه (كاد) بـ(عسى) من حيث كان الفعل فيهما غير حال في الحقيقة، وإن قاربها فقد تساويا في عدم الوقوع والهلباج: بكسر الهاء وسكون اللام وقد أنشده الصاغانيّ نقلا عن ابن دريد

فما اجتمع الهلباجُ في بطنِ حُرَّة مع النمْرِ إلّا هَمّ أَنْ يَتَكَلَّمَا

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. **(ينظر: البغداديّ ١٨٩-١٩٠، البيت لم يعلم قائله، وابن دريد:١٩٨٧ ٤/١١١ و١٢٠٢، ٢/ ١١١٤)**

ويرى العينيّ أنّ الغالب في (كاد) تجريد خبرها من أن، وهو الأفصح في اللغة؛ لكثرة الشواهد القرآنيّة والشعريّة والنثريّة في ذلك بيد أنّ اقترانه بأن جائز وفصيح أيضا كما في قول الشاعر:

أَبَيتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَعِدْتُموه لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنوا السُّيوفَ عن السَّلِ

ولم ينسبه أحد إلى قائله والشاهد فيه قوله: (أن تغنوا)؛ إذ جاء مقرونا بأن وهو خبر كاد، والغالب أن يكون خبره فعلا مضارعا مجرّدا من أن كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾** [البقرة ٧١] و **﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾** [الكهف ٩٣] **و ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾** [التوبة ١١٧] و **﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾** [الإسراء ٧٤] و**﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾** [طه ١٥] و**﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [**الحج ٧٢]، و **﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾** [النور ٤٣]. وقد تقترن بأن في النظم والنثر: أمّا في النظم فكما في هذا البيت، وذلك حملًا على عسى، وأمّا في النثر فكقول عمر: "ما كدت أن أصلّي العصر حتَّى كادت الشمس أن تغرب، وقول جبير بن مطعم كاد قلبي أن يطير"

(العينيّ ٢٠١٠: ٢/٧٠٧).

وعدّه الدكتور نعيم سلمان البدريّ من الأبيات المصنوعة؛ لأنّه لم يرد في المصادر التي سبقته. **(ينظر: د نعيم سمان غالي ٢٠٢١: ٩٠).**

ذهب المتقدّمون من النحويّين إلى أنّ دخول (أن) في خبر (كاد) خاصّ بالشعر أو أنّه ضرورة شعريّة، فقال سيبويه: "وأمّا كاد فإنّهم لا يذكرون فيها (أن)... وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبّهوه بـ (عسى)". **(سيبويه ١٩٨٨: ٣ /١٦٠).**

وقال الزجّاجيّ: ثمّ قد يجيء في الشعر ضرورة (عسى) بغير (أن)، وكاد وأخواتها بـ (أن)، وقال عليّ بن حمزة البصريّ ت ٣٦٥هـ: "وكان أبو عمرو يعني: الشيبانيّ والأصمعيّ يقولان لا يقول عربيّ كاد أن، وإنّما يقولون: كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويّين والجماعة مخطئون، قد جاء في الشعر الفصيح ما في بعضه مقنع" وقال ابن عصفور ت ٦٦٩هـ: "والصحيح أنّ دخولها يعني: أن في خبر (كاد) ضرورة". **(ابن عصفور: ١٩٧٨: ٦١).**

وقد بحث هذه المسألة الدكتور نعيم البدريّ، وعرض آراء العلماء الّذين منعوا ذلك وجعلوه خاصّا بالشعر، مؤكّدا بحسب تقصّيه أنّه جاء في شعر عصور الاحتجاج منه كما ذكر البصريّ ثلاثة عشر بيتا منها قول القتّال الكلابيّ.

رِجالٌ بِأَيديها دِماءٌ وَنائِلٌ يَكادُ عَلى الأَعداءِ أَن يَتَحَلَّبا

وقال عمر بن أبي ربيعة.

وَقَضى الأَوطارَ مِنها بَعدَما كادَتِ الأَوطارُ أَن لا تَنقَضي

كما أنّه جاء في الحديث، وقد أحصى عشرات الأمثلة منه ذاكرا بعضا منها ففي البخاريّ "ثمّ جئت إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم والعجين قد انكسر، والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج فقلت طعيم لي فقم أنت يا رسول الله " **(البخاري ١٤٢٢ ٥/١٠٨)**، وفي مسلم " فتبعته فانطلق حتّى كاد أن يخرج من المدينة ثمّ دخل منزله"**(مسلم ،١٩٥٥ ٤/١٩٣١).**

ويرى الدكتور نعيم البدريّ أنّ المتأخّرين من النحويّين قد أدركوا أنّ دخول (أن) في خبر (كاد): ليس خاصّا بالشعر أو الضرورة الشعريّة، إذ يرى ابن مالك ت ٦٧٢هـ أنّه ورد مقرونا بـ (أن) قليل، وأجازه الرضيّ (أن). **(ينظر: د نعيم سلمان غالي ٢٠١٨: ٢٧-)٢٨.**

وذكر البغداديّ شاهدا على اقتران خبر (كاد) بـ(أن) موردا ما أنشده المصنف:

سقاها ذَوُو الأحلام سَجْلاً على الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعناقها أَنْ تَقَطَّعَا

وتعقّبه بقوله: "صوابه ذوو الأرحام، كما يأتي، وأعناقها: اسم كربت، وأن تقطّعا: خبرها، قال المبرّد في الكامل: وأمّا كاد وكرب فأن لا تستعمل بعد واحد منهما إلّا أن يضطرّ شاعر، وقد اضطرّ فأدخل أن بعد كاد كما أدخلها بعد كرب. قال رؤبة:

قد كادَ مِن طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وقال آخر : **قد كرَبَتْ أَعناقــها أن تَقَطَّعَا**

فكاد بمنزلة كرب في الإعمال والمعنى، والبيت من شعر لأبي زيد الأسلميّ". **(البغداديّ١٩١-١٩٢، البيت لأبي زيد الأسلمي ينظر: ابن هشام الأنصاريّ ١٩٨٦ ٣٣٠، والعينيّ٢٠١٠ ٢/٦٩٨).**

وأجاز الخليل ذلك ت ١٧٥هـ موردا أمثلة اقتران خبرها بـ(أن) جاء في معجمه "والكُرُوبُ: مصدر كَرَبَ يكرُبُ، وكلّ شيء داني أمرا فقد كرب، يقال: كرَبتِ الشمس أن تغيب، وكربت الجارية أن تدرك، وكرَبَ الأمر أن يقطّع. والكَرَبُ: الكرناف، وهو أصل السعفة". العين ٥ /٣٦٠ جاء في كتاب سيبويه". وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبّهوه بعسى. قال رؤبة:

قد كادَ مِن طُولِ البِلىَ أَنْ يَمْصَحَا

والمحص مثله". **(سيبويه ٣ /١٦٠، البيت لرؤبة في ديوانه في ملحق ديوانه ١٧٢).**

ويرى الاشمونيّ أنّ كثيرا ما يتجرّد خبر كاد من (أن)، ممّا يدلّل على جواز استعمال كاد وكرب بأن وقد جاء في الشعر وقد وسم العينيّ التجرّد بالكثرة من أن، وعلى القلّة اقتران خبرها بأن وأورد البيت سقاها ذوو الأحلام. **(ينظر: الأشمونيّ: ١٩٩٨ ١ /٢٨١، والعينيّ ٢٠١٠: ٢/ ٦٩٨٠).**

وبناء على ما تقدّم ذكره، فإنّ اقتران خبر كاد بـ(أن) فصيح صحيح، وإن كان الأفصح تجريدها، وقد توهّم عدد من النحويّين فمنعوه؛ بسبب اعتمادهم على الاستقراء الناقص في الاستعمالات النحويّة.

د- ورود (لعلّ) حرف جرٍ

ذكر ابن الورديّ ورود (لعلّ) جارّة متشهدا لذلك بقول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّهِ فَضْلَكُمْ علينا بشيءٍ أنّ أُمّكُمْ شَرِيم

(د عبد الله عليّ الشلّال: ١٩٨٩: ٢٤٤).

تعقّب البغداديّ هذه الظاهرة وذكر فيها لغات عدّة وشواهد شعريّة، جاءت فيها حرف جرّ قال: "روي بنصب لفظ الجلالة على أنّ لعلّ من أخوات إنّ، ولفظ الجلالة اسمها، وجملة فضّلكُم خبرها، وعلى والباء متعلّقان بفضل، وروي بجرّ لفظ الجلالة على أنّ لعلّ من حروف الجرّ الزوائد التي لا تتعلّق بعامل، ولفظ الجلالة مرفوع المحلّ على الابتداء، وجملة فضّلكم خبر المبتدأ، وجملة إنّ أمّكم شريم استئنافيّة، جاءت لبيان جهة التفضيل استهزاء؛ لأنّ الشريم هي المرأة المفضاة وهي التي يكون مسلكاها مسلكا واحدًا، ولعلّ الجارّة فيها أربع لغات: لعلّ وعلَّ بفتح اللام الأخيرة وكسرها. ولا تكون جارّة إلّا في لغة عُقيل بالتصغي، وروي البيت لعاء الله فضّلكم أيضًا. ولَعَاءَ لغة في لَعَلَّ التي تنصب وترفع، والهمزة في لَعَاءَ مفتوحة، والله: اسمها، ومعناها الترجّي، سواء كانت جارّة أم لا". **(البغداديّ ٢٧٤- ٢٧٥).**

وجاء في خزانة الأدب "وقول الشاعر: لعاء الله فضّلكم علينا جملة فضّلكم: في موضع رفع خبر للعاء بمعنى لعلّ، وأمّا على رواية: لعلّ الله فضّلكم بجرّ الجلالة فلعلّ حرف جرّ لا يتعلّق بشيء لأنّه يشبه الزائد ولفظ الجلالة في موضع رفع بالابتداء منع رفعه حركة الجرّ وجملة فضّلكم: خبر المبتدأ" **(البغداديّ خزانة الأدب١٠/ ٤٢٥-٤٢٦).**

وذكر أنّ لعلّ فيها لغتان تكون ناصبة وتكون جارّة على لغة عقيل كما في الشاهد أدناه

فَقلت ادْع أُخْرَى وارفع الصَّوْت جهرةً لَعَلَّ أبي المغوار مِنْك قريب

وأشار إلى أنّ لعلّ في لغة عقيل جارّة كما في الشاهد، وقد أثبتوا لامها مرة الإثبات وحذفوا أخرى وفتحوا وكسروا في لامها الثانية . **(ينظر: البغداديّ:١٩٩٩ ١٠ /٤٢٦، البيت لكعب بن سعد الغنوي ينظر: الأصمعيّ ٩٦).**

وقد تعرّض الدكتور نعيم البدريّ لهذه الظاهرة في عرضه لشواهد شعريّة في قضايا لهجيّة موردا آراء العلماء مثل الأخفش، الّذي ذكر الفتح في (لعلّ) وجرّ الاسم بعدها والزجّاجيّ الذي ذكر الجرّ بـ (لعلّ) فوسمه بالشذوذ ورواية المعافى بن زكريّا الّذي رفض التأويل في قضايا حذف لام (لعلّ) وذهب إلى أنّها لغة من لغات العرب، ورواية الفارسيّ الّذي يرى أنّ أبي المغوار مجرور بحرف محذوف، في حين يرى ابن جنّي خلاف ذلك وأنّ الجرّ بها لغة عقيل وتعقّب الدكتور نعيم سلمان البدريّ هذه الآراء والشواهد كلّها بعد عرضها وتمحيصها مؤكّدا على أنّ الجرّ بلعلّ ورد أوّلا عند الأخفش ولم يرد عند المتقدّمين من النحاة على أنّ "البيت من غير ضبط للفظ الجلالة، وقد ورد عند ابن الأعرابيّ ت٢٣١هـ، وأبي الفرج الأصفهانيّ ت٣٥٦هـ، وأبي أحمد العسكريّ ت٣٨٢هـ، والشريف المرتضى ت٤٣٦هـ بالنصب، وهذه الرواية أشهر وأكثر تداولا عند المتقدّمين كما يظهر وهي المعوّل عليها، ولا شاهد فيها على أنّ تعارض الروايتين يُسقط الاحتجاج بالبيت على كلّ حال" **(د نعيم سلمان غالي ٢٠١٨: ٤٦).**

تعرّض الدكتور نعيم البدريّ لرواية هذا البيت وذكر أنّ الرواية الراجحة رواية النصب على أنّ أبا علي الفارسيّ نسب لأبي زيد الأنصاريّ رواية الجرّ في حين نجد أبا زيد قد أشار إلى كلا الروايتين الجرّ والنصب، ورجّح النصب على المشهور، على أنّ تعارض الروايات يسقط الاحتجاج بذلك وقد أورد الشاهد وتعقّبه بقوله: "فأما الجرّ بـ (لعلّ) فيظهر أنّ أوّل من ذكره الأخفش نقلا عن أبي عبيدة ولم يرد عند سيبويه أو الخليل أو الفرّاء أو المبرّد أو ابن السرّاج ذكر للجرّ بها، وهو محلّ نظر وشكّ عندي ذلك أنّ البيت الأوّل من قصيدة لخالد بن جعفر بن كلاب وقد رواه أبو عبيدة نفسه في كتاب الخيل

لِعَلَّ اللهِ يُمْكِنُـــنِي عَلَيْـها جِهـاراً من زُهَـيْرٍ أَوْ أَسِـــيدِ" (د. نعيم سلمان غالي: ٢٠١٨ :٤٦-٤٧).

أما الشاهد الآخر فذكر الدكتور نعيم سلمان البدريّ أنّه من قصيدة لكعب بن سهم الغنويّ

فقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أبا المغوار منك قريب

على أنّ أبا زيد القرشيّ "أقدم من روى البيت والقصيدة وروايته أشهر وأكثر تداولا عند المتقدّمين، وأمّا أبو زيد الأنصاريّ الّذي نسب إليه أبو عليّ الفارسيّ رواية الجرّ فقد ذكر رواية الجرّ ثمّ قال: والرواية المشهورة الّتي لا اختلاف فيها: لعلّ أبا المغوار".(**د نعيم سلمان غالي ٢٠١٨ :٤٦-٤٧، وينظر: أبو زيد القرشيّ ٥٥٨).**

نتائج البحث :

- إنّ رواية الشاهد الشعريّ بمجملها لم تخضع لنقد وتمحيص؛ لذا نجد الشاهد يروى على أوجه مختلفة وينبغي للباحث ترجيح الرواية التي توافق القياس والشائع المشهور.
- تعدّ ظاهرة تعدد رواية الشاهد الشعريّ ظاهرة بارزة في مصنفات البغدادي إذ أولاها عناية فائقة فكان يشر إلى روايات عديدة في الشاهد.
- تعدّد رواية الشاهد الشعريّ لها أثر في بطلان بعض الشواهد وترجيح بعضها على الآخر ورفض بعض الأحكام النحويّة.
- لتعدّد رواية الشاهد الشعريّ أثرٌ فاعلٌ في تغيّر الأحكام النحويّة إذ الأحكام تتغيّر بتغيّر موضوعاتها.
- تأثر البغداديّ في منهجه ومصنفاته بمنهج العيني في بحث الشواهد النحويّة واللغويّة غير أنّه كان أوسع رواية، وأكثر دقّة في نقد وتعقّب الشواهد النحوية.

مصادر البحث

القرآن الكريم

- أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط٣، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّيّ (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب دار الشروق ط١، ١٩٨١ م.
- أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلميّة بيروت– لبنان ط١، ٢٠٠٠م
- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ط١ ، ١٩٨٧م
- أبو حيّان الأندلسيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الرياض ط١، ١٩٩٧ – ٢٠١٣
- أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة: تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد
- أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت١٧٠هـ)، جمهرة أشعار العرب: حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي ، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه: تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ٢٠٠٨ م
- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطَّائيّ الحاني الشافعيّ (ت٦٧٢هـ)، شرحُ الكَافِية الشافية، تحقيق علي محمد معوض– عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية بيروت – ط١، ٢٠٠٠.
- أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٦٣هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ط٥ ، ١٩٨١ م.
- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، كتاب الألفاظ ابن السكيت: المحقق: د. فخر الدين قباوة الناشر: مكتبة لبنان ناشرون ط١، ١٩٩٨م.
- أمان الدين حتات، الاستدلال النحويّ في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، إشراف د.مصطفى جطل، جامعة حلب، سورية، ١٩٩٣م رسالة ماجستير
- بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ط٢، ٢٠١٠ م
- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية– بغداد) دار الكتاب العربي ط١ ، ١٩٨٦ م
- د مهدي المخزوميّ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط١٩٥٨،٢م.
- دكتور نعيم سلمان البدري، تحقيقات لغوية في شواهد شعرية : دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠١٨م.
- دكتورنعيم سلمان البدريّ، صناعة الشاهد الشعريّ عند ابن مالك الأندلسيّ، دار الكتب العلميّة –بيروت، ط٣، ٢٠٢١.
- زين الدين أبو حفص عمر مظفر بر عمر بن الورديّ، (ت٧٤٩ هـ)، شرح التحفة الورديّة: دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله علي الشلّال مكتبة الرشد الرياض–١٩٨٩م.
- سامي مكي العاني ديوان كعب بن مالك الأنصاري، مكتبة النهضة–بغداد، ط١، ١٩٦٦م
- سعيد الأفغانيّ، في أصول النحو: مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة ١٩٩٤م.
- عبد الجبّار النايلة الشواهد والاستشهاد في النحو: ــ جامعة بغداد مطبعة الزهراء ط١، ١٩٧٦م.
- عبد الرحمن المصطاويّ، ديوان قيس بن ذيح (قيس لبنى) دار المعرفة بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤.

- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: المحقق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٩٩٨م.
- عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، شرح شواهد شرح التحفة الوردية: دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله بن علي الشل المكتبة ط ١، ٢٠٠١ الرشيد الرياض.
- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٤ ، ١٤١٨ هـ.
- علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشمونيّ الشافعي (ت٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– ط١، – ١٩٩٨م
- علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ضرائر الشعر: تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٠
- علي فاعور، ديوان الفرزدق: دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، البيان والتبيين: الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت١٤٢٣ هـ.
- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ) ،الكتاب: المحقّق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣ – ١٩٨٨ م.
- محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١– ٢٠٠٧ م
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزديّ، أبو العباس بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ، عالم الكتب. – بيروت.
- وليم بن الورد، ديوان رؤبة بن العجّاج، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع–الكويت.
- يحيى عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي: مجلة النجاح للأبحاث المجلد الثاني– العدد السادس–١٩٩٢م